الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون يرمي الى اخضاع المتعاقدين في ملاك وزارة الشؤون الاجتماعية الى مباراة يجريها مجلس الخدمة المدنية

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ربطاً اقتراح القانون الرامي الى اخضاع المتعاقدين في ملاك وزارة الشؤون الاجتماعية الى مباراة يجريها مجلس الخدمة المدنية

آملين من دولتكم الاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم.

بيروت فيه: ١٩/٨/٢٠١٥

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح القانون الرامي الى خضوع المتعاقدون في ملاك وزارة الشؤون الاجتماعية الى مباراة يجريها مجلس الخدمة المدنية

المادة الاولى: يجري مجلس الخدمة المدنية مباراة لتثبيت المتعاقدين في مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها- وزارة الشؤون الإجتماعية وفروعها الموجودين في الخدمة الفعلية بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١ وما قبل.

تراعى جميع الشروط المطلوبة قانوناً باستثناء شرط السن.

المادة الثانية: يثبّت حكماً الناجحون بنتيجة المباراة المذكورة في المادة الأولى أعلاه على أن تراعى الحاجة وبالأولوية حسب تسلسل العلامات.

المادة الثالثة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الاسباب الموجبة

لما كانت مراكز الخدمات الانمائية تشكل وسيلة وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بالدور المطلوب منها وتسمح لها تنفيذ برامجها الاجتماعية، كما ان هذه المراكز منتشرة على الاراضي اللبنانية كافة.

ولما كانت هذه المراكز تدار بواسطة لجان إدارية ويخضع المستخدمون فيها الى نظام خاص وتطبق عليهم قواعد قانوني العمل والضمان الاجتماعي.

ولما كان المرسوم الاشتراعي رقم ٩١تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ (تعديل تسمية وزارة الصحة ودمج مصلحة الانعاش الاجتماعي) لم يساوي بين مستخدمي هذه المراكز وبين باقي العاملين في مصلحة الانعاش الاجتماعي، حيث ان المرسوم المذكور قد ضم المجموعة الاخير الى ملاك وزارة الشؤون الاجتماعية دون مستخدمي المراكز.

ولما كان هؤلاء المستخدمين قد تولوا مسؤوليات كبيرة في تنفيذ البرامج وأثبتوا قدرة على ممارسة الوظائف الادارية واكتسبوا خبرة كبيرة.

ولما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية تعاني كسواها نقص حاد في الطاقم الوظيفي، مما اضطرها الى الاستعانة بهؤلاء المستخدمين للعمل في الادارة المركزية مثلهم مثل موظفي الملاك العام للوزارة، وهم اثبتوا نجاحهم في المهام التي اوكلت اليهم.

ولما كان اقتراح القانون المرفق والرامي الى تثبيت المستخدمين في ملاكات مراكز الخدمات الانمائية وفروعها في الملاك الدائم لوزارة الشؤون الاجتماعية يحقق وفر لصالح الخزينة العامة، حيث ستلغى المبالغ التي تقتطع لصالح الصندوق الوطني

للضمان الاجتماعي والبالغة عشرات المليارات، كما الغاء تعويضات اللجان الادارية المشرفة على المراكز وهي أيضا تعد بعشرات المليارات.

ولما كانت قواعد العدالة الاجتماعية، وهي العدالة التي وجدت وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيقها، تقتضي انصاف هؤلاء المستخدمين الذين يقضون عمرهم في خدمة المجتمع ومساعدة المحتاجين، بدل ان يصبحوا عرضة للعوز وطلب المساعدة، حيث ان تعويض نهاية الخدمة لا يكفي لسد حاجات سنوة واحدة من شيخوختهم.

لكل ذلك ولأسباب اخرى نتقدم باقتراح القانون المرفق آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره في أقرب وقت ممكن.